Obstacles to rural development in Hit and ways to address them

Asst. Prof. Dr. Ammna Jabbar Muttar Daewish Al-Duleimi
amnajabbar2016h@gmail.com
Shahlaa Ayad Obaid
my11076562@gmail.com
University of Anbar/College of Education for Women

DOI: 10.31973/aj.v2i139.2624

Abstract:

The research tackles the most important obstacles that impede the achievement of rural development in the study area, the most important of which are related to natural resources and represent (constraints on the climate, nature of the surface, pollution of the soil, water resources, the problem of salinity, desertification and erosion), as well as constraints on resources Humanity (high population growth rate, ownership and agricultural holdings, use of technology and technical requirements, traditional adherence to agricultural heritage, reduction of government credit, abandonment of agricultural work for security reasons, potable water services, electricity services, problem Health, educational and recreational services, urban sprawl, agricultural prices, and the disadvantages of marketing), and then discussed the most important future solutions through the development of development plans to promote the reality of rural development and the estimates that must be taken into consideration in the future when formulating development plans.

Keywords: Obstacles, rural, development, Hit.

معوقات التنمية الريفية في قضاء هيت وسبل معالجتها

أ.م.د. آمنة جبار مطر درويش الدليمي
جامعة الانبار/كلية التربية للبنات
amnajabbar2016h@gmail.com

شهلاء إياد عبيد عفتان الدليمي
جامعة الانبار/كلية التربية للبنات
my11076562@gmail.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

تناول البحث أهم المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة والتي من أهمها ما يرتبط بالموارد الطبيعية وتمثل (المعوقات التي تخص المناخ، طبيعة السطح، تلوث التربة، الموارد المائية، مشكلة الملوحة ،التصحر والتعرية)، أما المعوقات التي تخص الموارد البشرية فتتمثل بـ (ارتفاع معدل النمو السكاني، الملكية والحيازة الزراعية، استخدام التكنلوجيا والمستلزمات الفنية، التمسك التقليدي بالتراث الزراعي، انخفاض التسليف المالي الحكومي، ترك العمل الزراعي لأسباب أمنية، خدمات الماء الصالح للشرب، خدمات الكهرباء، مشكلة الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، الزحف العمراني، والأسعار

الزراعية، مساوئ التسويق)، ومن ثم تناول البحث أهم الحلول المستقبلية من خلال وضع الخطط التنموية للنهوض بواقع التنمية الريفية ووضع التقديرات التي يجب أخذها بنظر الاعتبار مستقبلا عند وضع خطط التنمية.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، التنمية، الريفية، هيت.

المقدّمة:

على الرغم من توفر المقومات الطبيعية والبشرية في منطقة الدراسة فإنّها ما زالت تعاني من المعوقات التي ترتبط بالعوامل والظروف الطبيعية فضلا عن العوامل التي ترتبط بالسكان ويمكن القول إن جميع هذه المعوقات ناتجة من التأثيرات البشرية على عملية التنمية الريفية، وما يتعلق منها بالجانب الطبيعي هو نتيجة للاستثمار غير الرشيد للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية حتى يعرضها إلى الاستنزاف بشكل مستمر.

١– ١. مشكلة البحث:

- هل المعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة تحول دون تحقيق التنمية الريفية؟
- هل بالإمكان وضع الحلول المناسبة لتحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة؟

١– ٢. فرضية البحث:

_تمتلك منطقة الدراسة مقومات طبيعية وبشرية تسهم في تحقيق التنمية الريفية إذا ما تم استغلالها.

_ إمكانية وضع الخطط الاستراتيجية لتجاوز المعوقات التي قد تحد من إتمام الخطط التنموية في منطقة الدراسة.

١– ٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى رصد وتحليل المعوقات من أجل الكشف عن المعوقات التي تقف وراء عدم استغلال المقومات الجغرافية التي تتمتع بيها منطقة الدراسة بالشكل السليم بما يحقق تنمية ريفية بوساطة جملة من الإجراءات والسياسات التنموية من أجل زيادة فرص العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان وتحسين مستوى خدماتهم.

١– ٤. حدود منطقة البحث:

- **الموقع الفلكي :**

تقع مدينة هيت بين دائرتي عرض (٣٣´٣٨° – ٣٣´٤٠°) شمالاً وخطي طول(٤٢´٤٨´´٣٠° – ٤٢´٥٠´´٤٢°) شرقاً.

- **الموقع الجغرافي :**

تقع منطقة الدراسة بالنسبة إلى العراق في الجهات الغربية والمتمثلة بمحافظة الأنبار خريطة(١) إذ تبعد عن العاصمة بغداد بمسافة (١٨٠كم) وتتمتع بموقع جغرافي مهم أكسبها

أهمية تجارية لكونها مركزاً لتبادل جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، مع المناطق المحيطة بها، إذ تقع في المنطقة التي يدخل إليها نهر الفرات مما جعل تربتها صالحة للإنتاج الزراعي. أما موقعها بالنسبة إلى محافظة الأنبار فقد تقع في الجهة الشمالية الغربية وتبلغ مساحتها (٦٥٨٠) كم٢ ، خريطة (١) وتتوسط مدن المحافظة وتبعد عن مركزها بمسافة (٧٠) كم.

الخريطة (١) موقع منطقة الدراسة في العراق ومحافظة الأنبار

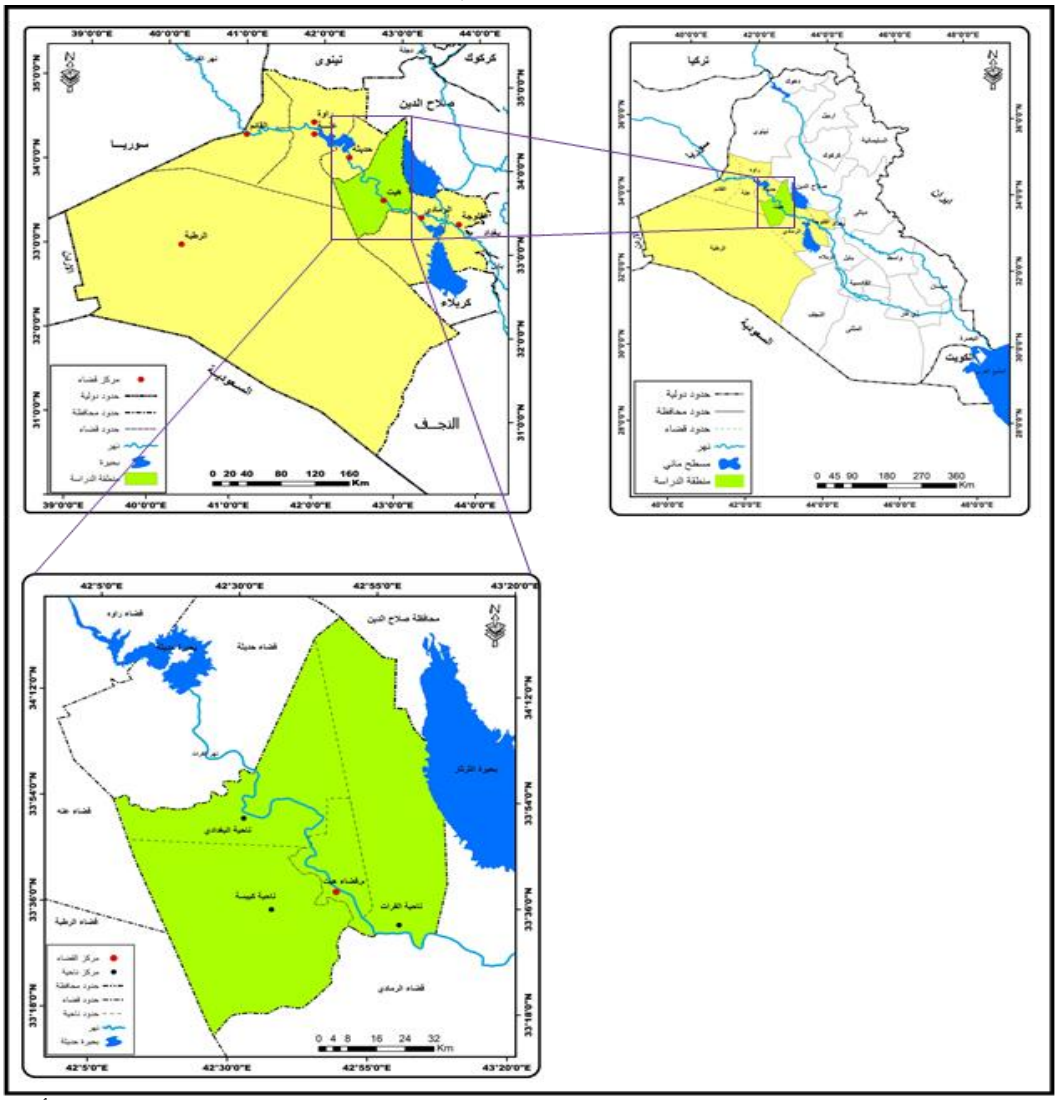

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة خريطة العراق والأنبار الإدارية ،٢٠١٠ ، مقياس (١ : ٥٠٠٠٠٠).

بينما موقع وموضع (قضاء هيت) بالنسبة للنواحي خريطة (٢) الوحدات الإدارية المجاورة أو القرى المجاورة فهي تحدها من جهة الشمال ناحية الفرات بمسافة (١٥) كم. أما في جهة الغرب فتحدها ناحية البغدادي التي تبعد عن مدينة هيت بمسافة (٤٥) كم، أما في الجنوب والجنوب الشرقي فتحدها ناحية كبيسة بمسافة (١٨كم)، وهذا الموقع قد أكسبها أهمية لكونها تمثل حلقة وصل بين الوحدات الإدارية فضلاً عن أنها من المدن النهرية بسبب

اختراق نهر الفرات لها، مما هيأ لها وظيفة أخرى إلى جانب النشاط الزراعي وهو الجانب الرعوي ، ولاسيما أن الوحدات الإدارية هي أربع وحدات إدارية إذ بلغت المساحة الكلية للقضاء (٢,٤٥٣,١٥٠دونم)، تضم (مركز قضاء هيت – البغدادي – الفرات – كبيسة).

الخريطة (٢) الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة

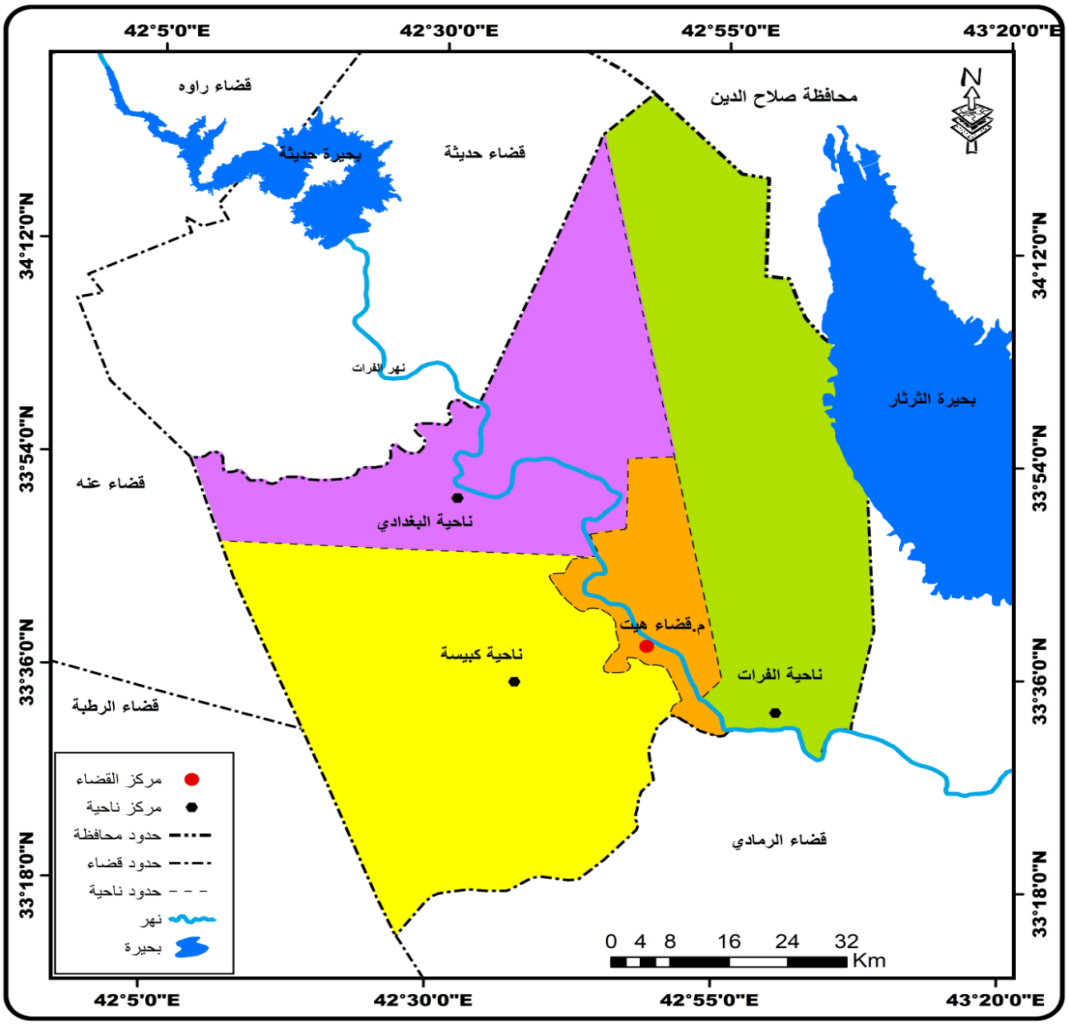

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، مديرية المساحة العامة خريطة العراق والأنبار الإدارية ،٢٠١٠ ، مقياس (١ : ٥٠٠٠٠٠).

اولاً: معوقات التنمية الريفية في منطقة الدراسة:

١- المعوقات المرتبطة بالموارد الطبيعية المؤثرة في التنمية الريفية:

وتبرز هذه المشكلة بشكل أساس بمشكلتي الاستنزاف والتلوث وإن الاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية قد أدى إلى نقص كبير في كمياتها وتدهور كبير في نوعيتها، كما يعدّ توفر الكميات اللازمة للمياه ضرورة لتحقيق الأمن المائي، في حين ندرتها هي أحد معوقات استمرار العمليات الحياتية وتحقيق التنمية، وعند تسليط الضوء تظهر مشكلة نقص المياه في منطقة الدراسة، الناتجة بشكل واضح بسبب شح المياه وهي من المؤثرات المهمة في نقص المياه.

أ- المعوقات التي تخصّ المناخ :

يعدّ العراق من البلدان ذوات الصفة القارية فهو يمتاز بالتطرف المناخي الحار الجاف صيفا، والبارد الممطر شتاء، ويتعرض أحيان إلى موجات برد حادة تمتد للمدة ما بين شهر تشرين الثاني وآذار والكتل الهوائية المدارية القارية والكتل الهوائية المدارية البحرية التي يمتد تأثيرها من شهر نيسان وحتى تشرين الثاني، إذ يترتب عليها موجات حرّ قاسية إذا رافقها ارتفاع درجات الحرارة.(مثنى فاضل الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية السطحية في العراق،٢٠١٣،ص٤٦) فمن الملاحظ أن منطقة الدراسة قد شهدت ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة في العقود الأخيرة قد أثر بشكل كبير في النشاط الزراعي بأنواعه وإن هذا الارتفاع قد صاحبته زيادة في معدلات التبخر كما أشارت تقارير الهيئة الحكومية للتغير المناخي (٢٠٠٥) و(٢٠٠٧) وإن هذا الارتفاع في معدلات التبخر والحرارة وقلة الرطوبة والأمطار(سلام هاتف احمد الجبوري،٢٠٠٥،ص١٠٢)، إذ إن الانتاج الزراعي أكثر تأثير لأن استمرارها يعني ارتفاع نسبة الأملاح في التربة وتراجع مساحة الأراضي الزراعية فضلا عن العواصف الترابية التي تعد كتل هوائية محملة بالأتربة والمواد العضوية التي تحملها الرياح والتي تؤثر سلبا في التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

ب- طبيعة السطح:

يمتاز سطح منطقة الدراسة بالانبساط والانحدار من الشرق إلى الغرب وهذا ما يترتب عليه اقتراب مناسيب المياه الجوفية من سطح التربة مما ساعد على ارتفاع مناسيب الأملاح مع تزايد الارتفاع في درجات الحرارة وتزايد نسبة التبخر،و بالتالي انعكاسها على الواقع التنموي في منطقة الدراسة.

ت- تلوث التربة :

يمكن تصنيف الملوثات التي تؤثر في خصائص التربة إلى ملوثات كيميائية وملوثات ميكانيكية وملوثات سائلة فضلا عن التلوث بالمبيدات [*] وإن جميع هذه الملوثات تنعكس بشكل سلبي على الإنتاج الزراعي بالتالي على واقع التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

ث- الموارد المائية:

على الرغم من امتلاك العراق نسبة (٤٧%)من مساحة حوض نهر الفرات فإنه يعاني من شحة المياه وذلك نتيجة للإجراءات التي تتخذها دول الجوار ببناء السدود على نهر الفرات حتى قامت ببناء(٥٧) سدا على نهر الفرات، و هذا كله جعل مناطق العراق تعاني من نقص في المياه (إبتسام علي حسين، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق،٢٠١٧)، ولاسيما منطقة الدراسة فضلا عن بعد بعض النواحي عن مجرى نهر

* .مقابلة شخصية مع عدد من المزارعين في ناحية المحمدي بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٢

الفرات في منطقة الدراسة كما في ناحية كبيسة التي يتم إرواء مساحتها بالاعتماد على مركز قضاء هيت فضلا عن ارتفاع مناسيب الملوحة في مجرى نهر الفرات بسبب ارتفاع درجات الحرارة مما يتراكم في التربة، فيتدهور الإنتاج الزراعي و تنعكس آثاره السلبية على التنمية الريفية ولا سيما أن تساقط الأمطار قليل، فإنّ بعض المحاصيل تتطلب المياه الوفيرة لزراعتها والتي تكون زراعتها أحيانا على حساب المحاصيل الأخرى، فضلا عن عامل الرشح الذي يقصد به تسرب المياه من مجاري الأنهار وقنوات الري نحو الأراضي المنخفضة المجاورة لها عن طريق الخاصية الشعرية وتحدث في أثناء أوقات الري أو هطول الأمطار ويكون تأثيرها في التربة أكبر ولاسيما الترب ذات النسيج الدقيق التي تزيد من كمية المياه المترشحة ما ينعكس سلبا على الواقع التنموي الريفي في منطقة الدراسة.(إبراهيم إبراهيم الشيف وآخرون، جغرافية التربة ، ١٩٨٥،ص٧٤)

ج- الأراضي الزراعية مشكلة (الملوحة- التصحر- التعرية):

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة (٥٩٣٢٨) دونم وهي نسبة جيدة من الأراضي الصالحة للزراعة إلا أن المستغل منها لا يمثل سوى نسبة قليلة إذ لوحظ وجود مساحات واسعة غير مزروعة في منطقة الدراسة نتيجة ارتفاع نسبة ملوحة الأرض فضلا عن تردي نوعية مياه الأنهار واحتوائها على نسبة عالية من الأملاح، فعلى سبيل المثال أن نهر الفرات يحوي ما يتجاوز(٥٠٠) جزء لكل مليون جزء من الأملاح (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق، ٢٠٠٠، ص ٨٠)

فضلا عن ارتفاع مناسيب مياه الري والمياه الجوفية نتيجة لعدم وجود نظام فعال لتصريف المياه. فضلا عن خطر التصحر والتعرية للأراضي الزراعية هو بمثابة معيقا جديدا لعملية التنمية الريفية في منطقة الدراسة فقد أخذ يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، ناهيك عن تعرض الغطاء النباتي إلى الهلاك بسبب طمرة بالكثبان الرملية نتيجة الرياح المتحركة ولعدم وجود الحزام الأخضر من الأشجار لتكون مدات للرياح، وتعد الكثبان الرملية الناتجة عن التعرية الريحية هي أحد الأسباب الرئيسة لظاهرة التصحر في منطقة الدراسة، و هذا كله تنعكس آثارة على التنمية الزراعية ، ولاسيما التنمية الريفية عامة (ابتسام علي حسين ،مصدر سابق،ص٣٥٢).

٢- معوقات الموارد البشرية المؤثرة في التنمية الريفية:

أ- ارتفاع معدل النمو السكاني:

تعد الزيادة السكانية من المعوقات التي تعاني منها عملية التنمية مالم يتم التخطيط لها بشكل علمي وهذا ماينطبق على منطقة الدراسة التي يرتفع فيها معدل النمو السكاني والتي

تمثل أحد الآثار السلبية على خطط وبرامج التنمية الريفية لأن الزيادة السكانية تعني الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة أصلا، مما يؤدي إلى الاستنزاف الشديد لها، كما تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب على الخدمات بمختلف أنواعها مما يجعل القطاعات الخدمية تعجز عن تامين الكثير من الخدمات ولاسيما مياه الشرب والصرف الصحي فضلا عن مجال التعليم والصحة وانتشار البطالة وهذا سوف ينعكس سلبا على نتائج خطط التنمية الريفية.

ب- الملكية والحيازة الزراعية:

تعد مشكلة الملكية والحيازة الزراعية من المعوقات الرئيسة التي تواجه التنمية الزراعية خاصة والتنمية الريفية عامة في منطقة الدراسة وذلك لأن لتعقيد التركيب الحيازي للأراضي الزراعية وتفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات إنتاجية صغيرة ومبعثرة لا يساعد على استخدام المكننة الزراعية مما يؤدي إلى تدني الإنتاج الزراعي ،و هذا بدوره ينعكس سلبيا على التنمية الريفية فقد بلغ عدد الملكيات والحيازات الزراعية في منطقة الدراسة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم(١١٧) و(٣٥) لعام(٢٠١٧م) على التتابع ما مقداره (٤٣٩٨) حيازة فضلا عن استخدام الأراضي الزراعية الخاصة أي ما يسمى بالإرث ليضيف عائقا آخر أمام التنمية الريفية مما يجعلها وحدات صغيرة لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة على نطاق واسع في زراعة عدد المحاصيل الزراعية منها الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من الزراعة في منطقة الدراسة. (وزارة التخطيط والتعاون الإغاثي ،٢٠٠١،ص ٣-٢٠).

ت- استخدام التكنلوجيا والمستلزمات الفنية:

تفتقر منطقة الدراسة إلى وجود المكننة والآلات الحديثة وإن وجدت فهي إما محطمة وإما تعرضت للسرقة ،و لاسيما بعد عام (٢٠١٤) ولغاية عام (٢٠١٧) بسبب ما تعرضت له منطقة الدراسة من تدهور أمني إذ تتسم الزراعة في منطقة الدراسة بشيوع الأساليب التقليدية في الزراعة فضلا عن تخلف أجهزة البحث العلمي والإرشاد الزراعي فإن تدني استخدام التكنلوجيا سواء بالنسبة إلى استخدام الجرارات والمكائن أم استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات فضلا عن استخدام أساليب الريّ الحديثة أم استخدام الأصناف المحسنة في الزراعة وكل هذا أثر بشكل كبير في التنمية الريفية في منطقة الدراسة ،و إن إعداد الساحبات والمضخات الزراعية في منطقة الدراسة قد بلغ (١٣٨٨) مضخة منها ما يعمل بالطاقة كهربائية (٧٠٣) مضخة أما ما يعمل بالديزل فقد بلغ(٦٨٥) مضخة أما الساحبات فبلغت(٢٩٥) ساحبة، إلا أن الآلات قد انخفض استخدامها ولاسيما بعد عام (٢٠٠٣) بسبب الإهمال الذي عانى منه هذا القطاع، إذ تعرضت إما للسرقة وإما للعطل، أما ما يخص

الأسمدة الكيمياوية فإننا نلاحظ انخفاض معدلات استخدامها في مدة عام(٢٠١٧م) بسبب ما تعرضت له مصانع الأسمدة بعد الاحتلال عام (٢٠٠٣) إلى التدهور. (ابتسام علي حسين، مصدر سابق ،ص ٣٥٦)

وفيما يخص البذور المحسنة فإن استخدامها كان محدوداً جدا وذلك لعدم توفر التخصيص المالي من الدولة في هذه المدة والاعتماد على الإنتاج المحلي الذي يتصف بتدني إنتاجيته وإن استيرادها من الخارج أيضا كان محددا بسبب جهل الفلاح بأهمية البذور المحسنة وارتفاع أسعارها وقلة الأصناف الملائمة بسبب الظروف التي تعرض لها العراق عامة، ومنطقة الدراسة خاصة لذلك فإن كلّ ما تقدم ذكره قد شكل عائقا أمام التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

ث- التمسك التقليدي بالتراث الزراعي لمحصولي (الحنطة-والشعير):

تمتاز المجتمعات الريفية بسيادة العادات والتقاليد المكتسبة وضعف الدخل اليومي والشهري وقلة رؤوس الأموال كل هذه العوامل تقف عائقا أمام التنوع في الإنتاج الزراعي، و بالتالي يدفع المزارع إلى الاعتماد على محصول واحد أو محصولين لسد احتياجاتهم وهذا انعكس سلبا على واقع التنمية في منطقة الدراسة (مازن عبدالرحمن الهيتي، جغرافية الريف، ٢٠١٣، ص٩٥)، فضلا عن الزراعة التقليدية التي بقيت سائدة في أغلب الأحيان في منطقة الدراسة مما جعل الإنتاج الزراعي يتراجع ولم يشهد أي تغيرات إلى بنسب قليلة، كما أن المحاصيل الاقتصادية (الاستراتيجية) هي التي تدر الارباح لمزارعيها ولسد حيواناتهم سواء باستخدامها علفا اخضر او حبوبا كما انها تستطيع تحمل مياه الأرباح ولاسيما محصول الشعير لذا نلاحظ أن محاصيل الحبوب قد شغلت نسبة أكبر من المساحات المزروعة في منطقة الدراسة، وذلك لأسباب عدّة أهمها هي محاصيل ذات قيمة اقتصادية كبيرة فضلا عن كونها هي زراعة متوارثة اجتماعيا ولا تتطلب خبرة وإيادٍ عاملة كبيرة وهذا الأمر شكل عائقا أمام التنمية في منطقة الدراسة وذلك لكون الفلاحين والمزارعين بقوا متمسكين بزراعة هذين المحصولين منذ آلاف السنين ولم يدخل على الزراعة أي تغير أو تطورات جديدة (محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني، ١٩٩٥، ص٢٢٣) .

ج- انخفاض التسليف المالي الحكومي:

يعد رأس المال من العوامل الرئيسة المهمة في الإنتاج الزراعي خاصة والتنمية الريفية عامة، فالمنتج الفردي قد يعجز في أغلب الأحيان من ممارسة مهمة الإنتاج الزراعي الحديث لأنه يتطلب رأس مال كبير، فالمنتج لا يهدف لسد الحاجة المحلية فقط بل يهدف للحصول على الأرباح أيضا (محمد ازهر السماك، دراسات في الموارد الاقتصادية ،١٩٧٨،ص٧٣).

وإن جميع النقود والآلات وأدوات الإنتاج والخبرات والمهارات ورفع المياه والسدود والأسمدة والحيوانات كل هذه تعد رؤوس أموال مستثمرة في العملية الإنتاجية ،و تتطلب تسهيلات وقروضا من الدولة والمصارف الزراعية ، إذ اتضح أن القروض متوقفة ولم يتم صرفها منذ عام(٢٠١٤م) نتيجة ما شهدته منطقة الدراسة من أوضاع أمنية فقد تم إيقافها مع نسبة فائدة (٢)%، فضلا عن أن القروض المقدمة تعاني من ضعف التسديد بسبب تناقص كمية الإنتاج الزراعي نتيجة تراجع الأراضي الزراعية فضلا عن ضعف الرقابة وقلة الوعي الثقافي للمزارعين كل هذا انعكس سلبا على الواقع الريفي في منطقة الدراسة.(*)

ح- ترك العمل الزراعي لأسباب أمنية بعد عام ٢٠٠٣م:

يعد عامل الهجرة من الريف إلى المدينة من أهم العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي خاصة والتنمية الريفية عامة وذلك بسبب حرمان الريف من عدد كبير من الأيدي العاملة وإن القسم الأكبر من المهاجرين هم من الشباب ولقد كان للاحتلال الأمريكي عام٢٠٠٣م أثر كبير في تدهور الكثير من المناطق ولاسيما ما يخص الإنتاج الزراعي. فضلا عن الهجرة المرتبطة بالتحصيل العسكري والعلمي ، وهي من أبرز العوامل التي جعلت هنالك فجوات ما بين الريف والمدينة في منطقة الدراسة.(محمود عبد الفضيل ،التحولات الاقتصادية والاجتماعية في اليف المصري،١٩٧٨،ص٥٣) إن حركة الهجرة سواء كانت ثابتة أم مؤقتة قد تركت آثارا سلبية وعائقا أمام التنمية الريفية بسبب ما خلفته من انتشار عامل البطالة فضلا عن قلة الأيدي العاملة الريفية في المنطقة خاصة من هم ذات خبرات ومهارات فنية. كل هذا يمثل بمثابة العائق أمام التنمية في منطقة الدراسة.(نوري خليل البرازي وآخرون ،الجغرافية الزراعية ،٢٠٠٠،ص٣٣٨)

خ- خدمات الماء الصالح للشرب:

يعد قطاع مياه الشرب من القطاعات الرئيسة المهمة لما له من تأثير مباشر في صحة الإنسان، فمن المعروف أن منطقة الدراسة تنتشر فيها المياه الجوفية والعيون القيرية وهي بهذا تكون غير صالحة لشرب الإنسان والاستخدامات البشرية الأخرى، وتتوزع مجمعات المياه الصالحة للشرب بشكل متباين بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة بحسب الكثافة السكانية، باستثناء ناحية كبيسة التي يتم تزويدها بالمياه الصالحة للشرب من مركز قضاء هيت وذلك لبعدها عن مجرى نهر الفرات، فقد بلغ عدد تلك المجمعات (٤٩) مجمعا تتراوح طاقتها الانتاجية ما بين (١٠٠-٢٥٠م٣/ساعة).(*) تعمل على ايصال المياه إلى التجمعات السكنية وبعض القرى المجاورة، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض القرى والمناطق في منطقة

* .مقابلة مع الأستاذ إبراهيم عمر الصفدي بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٢

* .وزارة الموارد المائية ،مديرية الموارد المائية ، شعبة هيت ،بيانات غير منشورة ،٢٠١٧

الدراسة ما زالت تعاني من افتقارها للمياه الصالحة للشرب بسبب بعدها عن مجرى النهر أحيانا فضلا عن عدم صلاحيتها للشرب لوجود الأملاح والشوائب فيها بسبب قلة الرقابة الصحية عليها و لاسيما بعد التدهور الذي شهدته منطقة الدراسة بعد عام (٢٠١٤م) .

د- خدمات الكهرباء:

تعد خدمات الكهرباء من الأولويات الأساسية لتحقيق التنمية الريفية إذ لا يمكن قيام أي نشاط اقتصادي أو خدمي مالم تتوفر الطاقة الكهربائية وذلك لكونها النشاط الأساس لمختلف العمليات المتعلقة بالتوسع الزراعي ،و توجد في منطقة الدراسة (٦) محطات لتوزيع الطاقة الكهربائية وتتباين هذه المحطات في طاقتها الإنتاجية بين الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة، إذ تتوزع محطتان في مركز قضاء هيت تبلغ طاقتهما الإنتاجية (٢٥.١٠) ميجاواط ومحطتان في ناحية البغدادي بطاقة إنتاجية قدرها(٦.١٥) ميجاواط. فضلاً عن وجود محطتين في كل من ناحيتي الفرات وكبيسة وبطاقة إنتاجية تبلغ (٢٥.٢١) ميجاواط على التتابع.[*]وعلى الرغم من وجود هذه المحطات فإنّ هنالك قرى تعاني من نقص هذه الخدمات ، ولاسيما في ناحية البغدادي وهذا يشكل عائقا للتنمية الريفية في منطقة الدراسة.

ذ- مشكلة الخدمات الصحية:

لم تخدم جميع النواحي التابعة لمنطقة الدراسة بالخدمات الصحية المناسبة وبشكل متساوٍ وذلك بسبب التباعد الجغرافي بين تلك النواحي عن مركز القضاء وعدم وجود ضمان صحي للمواطن وتلك النواحي تعاني من نقص في الكوادر البشرية ذات المؤهلات الصحية العالية ونقص المشافي المتخصصة، ولاسيما الأطفال وجراحة القلب والأورام وغيرها. (سلسبيل أحمد حسين أمين ، واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية، ٢٠٠٧،ص ١٤٥).

ر- مشكلة الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة:

يعد انتشار ظاهرة الأمية ينعكس ذلك على التنمية ويضعف من استخدام التقنية الحديثة لأن الأمية لا تقتصر على القراءة والكتابة فقط وإنما على عدم المعرفة بالتقنيات الحديثة فضلا عن عدم توفر الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم وضعف ربط المدارس بالشبكة الحاسوبية والإنترنت، وهذا يشكل عائقا أمام تقدم التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

ز- مشكلة البنى التحتية:

تسبب الزيادة السكانية لسكان منطقة الدراسة مشكلة كبيرة في الخدمات التحتية(الماء، المجاري، الكهرباء، والاتصالات) ولا سيما مياه الشرب التي تعد عصب الحياة والتي يعانى من نقصها وعدم وصولها إليهم بشكل صحيح في فصل الصيف الذي يمتاز بصفة الجفاف مما يزيد من حاجة السكان إلى استعمالات المياه.

* .وزارة الكهرباء ،مديرية قضاء هيت ،بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

س- مشكلة الخدمات الترفيهية:

تعاني منطقة الدراسة من قصور كفاءة الخدمات الترفيهية وذلك لعدم اعطائها الأهمية عند وضع البرامج التخطيطية لما لها من أهمية بالغة في ترويح السكان ولاسيما بعد قساوة العمل والروتين الممل في الحياة إذ يمكن ملاحظة الحدائق ومراكز الشباب والملاعب الرياضية وغيرها كلها تعاني من القصور بسبب تدميرها من القوات المحتلة ولاسيما بعد عام(٢٠٠٣م) ولغاية(٢٠١٧م).

ش- الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

تعاني منطقة الدراسة من خطر التجاوزات على حساب الأراضي الزراعية إذ تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الزحف العمراني باتجاه الأراضي الزراعية غالبا ما يكون نتيجة للزيادة الناجمة عن أعداد الأسر والرغبة في انشطارها فضلا عن الرغبة في البناء الأفقي للوحدات السكنية، وإن هذا التوسع في الاستعمال السكني على حساب الأراضي الزراعية إنما يعود إلى الزيادة السكانية فضلا عن التحسن المعاشي الذي ساعد السكان في التوسع بالبناء، وتمسك الأسر بالبقاء في وحدة سكنية كبيرة واحدة.(آمنة جبار مطر الدليمي، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية ،٢٠٠٨،ص ٣٨)

ص- الأسعار الزراعية:

يعد الارتفاع الشديد في تكاليف الإنتاج وقلة الأرباح في منطقة الدراسة وذلك لأسباب التدهور الأمني كل هذا أثر سلبا في الإنتاج الزراعي فتزايد الطلب على سلعة وارتفاع أسعارها يدفع المزارعون للتوسع بزراعتها وهذا قد يكون على حساب محاصيل أخرى لكونها تعود بالأرباح لأصحابها وهذا قد يشكل عائقا أمام التنمية الريفية بسبب الخسائر التي لحقت بالعديد من المزارعين، لهذا يتطلب تدخل الدولة لتحديد السياسة السعرية وتمكن المنتجين من التعرف على تكاليف الإنتاج دون إلحاق الخسائر وحماية المستهلك من التغيرات المفاجئة في الأسعار(سلام جميل خلف وآخرون ، أثر السياسة السعرية في الإنتاج الزراعي في العراق،٢٠٠٦،ص١).

ض- مساوئ التسويق:

يواجه تصريف المنتجات الزراعية العديد من المشكلات التي تعيق وصول سلعة ما إلى المستهلك وتعمل على زيادة التكلفة التسويقية ، كما تفتقر منطقة الدراسة إلى مقومات الخزن إذ تختلط تجارة الجملة والمفرد في أسواقها، فضلا عن عدم وجود مبردات مما يعرض أغلب المحاصيل للتلف ولاسيما الخضراوات والفواكه.(محمود محمد ياسين وآخرون ،أسس التسويق الزراعي والغذائي ،٢٠٠٤،ص٢١)

ثانيا : التوجهات المستقبلية:

١- تقديرات السكان سنه ٢٠٢٧ واحتياجاتهم الخدمية:

أ- التقديرات المستقبلية للسكان:

تعد التقديرات المستقبلية للسكان دراسة ديموغرافية مهمة.[١] إذ يأخذ المخططون للتنمية في حساباتهم عند وضع الخطط المتوقعة للسكان حجم السكان المتوقع خلال السنوات المقبلة للاعتماد عليها في المشاريع الخدمية والأنشطة المختلفة في منطقة الدراسة. وقد تم تقدير حجم السكان المتوقع لمنطقة الدراسة بحسب النواحي الإدارية لها عن طريق معادلة الاسقاطات للسكان وبينت أن سكان منطقة الحضر والريف أنهم سوف يزدادون بزيادة قدرها (١٢٥٦٧٨/نسمة-١١٣٥٤٤/نسمة) على التتابع للمدة ما بين ٢٠١٧-٢٠٢٧م) وهذه الزيادة يمكن الأخذ بها في رسم صورة مستقبلية لمنطقة الدراسة عند التخطيط للجوانب التنموية المختلفة.

ب-تقديرات الاحتياجات المستقبلية لتنمية الخدمات الصحية:

إن المراكز الصحية الرئيسة والفرعية متوزعة بشكل متباين على مستوى النواحي الإدارية وبناءً على المعيار التخطيطي للمراكز الصحية (مركز صحي لكل ١٠٠٠٠ نسمة) تم تقدير الحاجة المستقبلية العام (٢٠٢٧م) من تلك المراكز وتبين لنا من خلال الجدول (١) والشكل (١) إن عدد المراكز الحالية في منطقة الدراسة (٢٣) مركزا صحيا وعند التقدير تبين أن مجموع المراكز الصحية بنوعيها الثانوية والفرعية تقدر بـ (٢٤) مركزا صحيا هذا يعني أن هنالك حاجة إلى بناء مركز صحي جديد، أما توزيعها بين النواحي الإدارية تبين لنا أن أعدد المراكز الصحية الحالية في مركز قضاء هيت بلغ(١١) مركزا صحيا وإن المقدر له (١٢) مركزا صحيا هذا يعني بحاجة إلى مركز صحي واحد، في حين نلاحظ في ناحية البغدادي أن أعداد مراكزها الصحية الحالية (٩) مراكز صحية والمقدر لها من المراكز لعام (٢٠٢٧م) (٥) مراكز صحية ،و هذا يعني أنها لا تحتاج إلى مراكز صحية مستقبلية في حين بلغت أعداد المراكز الصحية لكل من ناحيتي(الفرات-كبيسة)على التتابع (٢-١)من المراكز الصحية والمقدر لها بلغ (٤-٣) من المراكز الصحية، و هذا يعني بأنها بحاجة إلى (٢) من المراكز الصحية لكل منها. وعند استخراج الحاجة الفعلية في عموم منطقة الدراسة تبين لنا بأنها بحاجة إلى مركز صحي واحد بنوعيه الرئيس والفرعي .

الجدول (١)

تقدير الحاجة للمراكز الصحية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت لعام ٢٠٢٧

الوحدات الإدارية	الحالي	المقدر	الحاجة
مركز قضاء هيت	11	12	1
ناحية لبغدادي	9	5	–
ناحية الفرات	2	4	2
ناحية كبيسة	1	3	2
المجموع	23	24	1

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الصحة ، قطاع صحة قضاء هيت ، قسم التخطيط ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٧.

الشكل (١)

تقدير الحاجة للمراكز الصحية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت لعام ٢٠٢٧

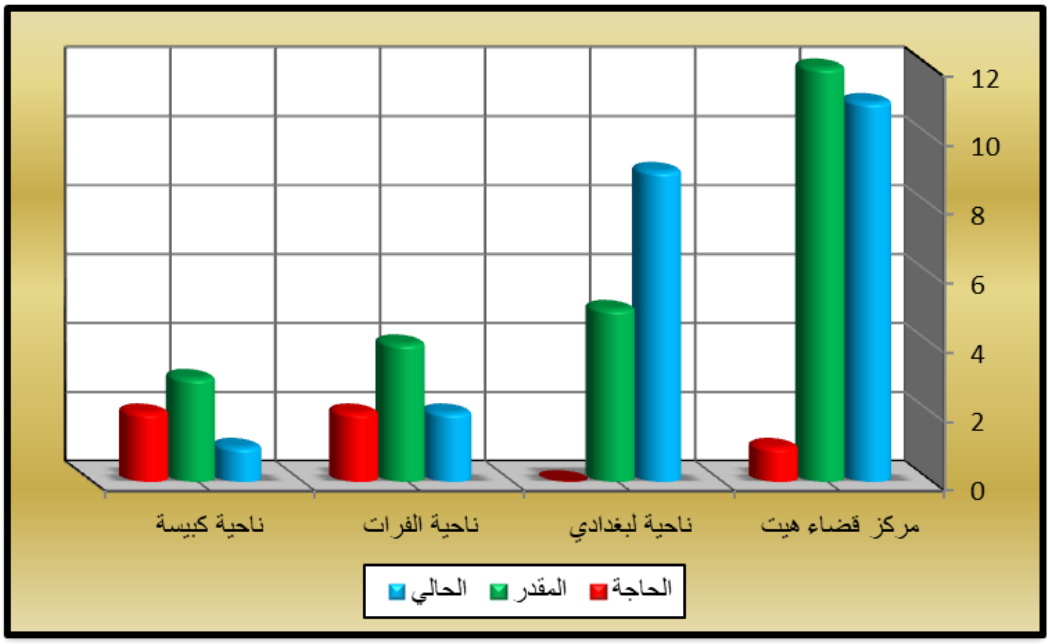

المصدر: بالاعتماد على جدول (١).

ت–تقدير الاحتياجات المستقبلية لتنمية الخدمات التعليمية:

من خلال تقدير الحاجة لها خلال عام (٢٠٢٧م) وذلك باستخدام المعيار (مدرسة ابتدائية لكل ٢٥٠٠/نسمة)(ثانوي لكل٥٠٠٠/نسمه* وقد تم دمج المدارس المتوسطة والثانوي لأنها تقع في ضمن معيار واحد، و تبين لنا من خلال الجدول(٢) والشكلين (٢ و٣) بأن منطقة الدراسة لا تحتاج إلى مدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في عام(٢٠٢٧م)في عموم المنطقة، أما على مستوى النواحي نلاحظ بأن ناحية كبيسة هي فقط بحاجة إلى وجود

* المعيار المستخدم(مدرسة ابتدائية لكل ٢٥٠٠/نسمة)، تم دمج المدارس المتوسطة والثانوية باعتبارها تقع بنفس المعيار (ثانوية لكل ٥٠٠٠/نسمة).

مدارس ابتدائية جديدة عددها ثلاث مدارس ابتدائية وذلك لأن ناحية كبيسة أقل النواحي الإدارية بأعداد مدارسها، أما المدارس الثانوية والمتوسطة فإن ناحية الفرات بحاجة إلى(٥)مدارس متوسطة وثانوية، وبشكل عام فإن تغطية الحاجة من المؤسسات التعليمية بحسب ما خطط لها على وفق الحجم السكاني لسنة(٢٠٢٧م) سيزيد من سهولة عملية الوصول لجميع المتعلمين على اختلاف مراحلهم مما يؤدي إلى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم، ولاسيما الإناث منهم وهذا يعد مؤشرا إيجابيا في تحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة.

الجدول (٢) تقدير الحاجة من المدارس الابتدائي والثانوي بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت لعام ٢٠٢٧

	الابتدائي			ثانوي		
الوحدات الادارية	الحالي	المقدر	الحاجة	الحالي	المقدر	الحاجة
مركز قضاء هيت	59	48	-	30	24	-
ناحية لبغدادي	35	19	-	24	10	-
ناحية الفرات	32	18	-	4	9	٥
ناحية كبيسة	7	10	٣	8	5	-
المجموع	133	96	-	66	48	-

المصدر: وزارة التربية، مديرية تربية محافظة الأنبار، قسم الاحصاء التربوي، بيانات غير منشورة ٢٠١٧.

الشكل (٢) تقدير الحاجة من المدارس للتعليم الابتدائي بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت لعام ٢٠٢٧

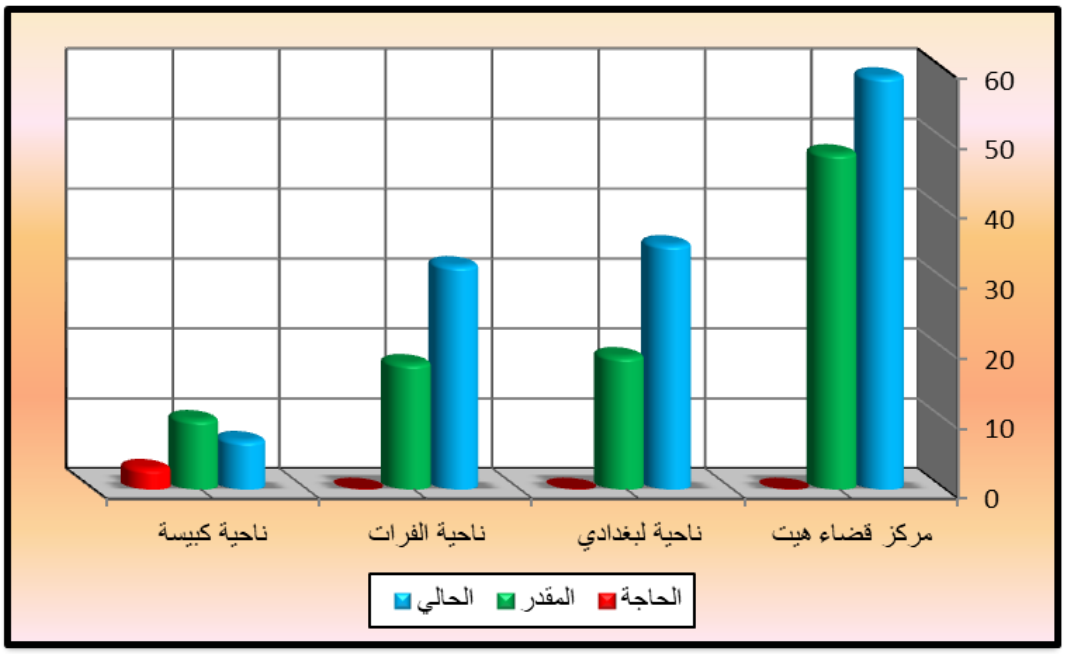

المصدر: بالاعتماد على جدول (٢).

الشكل (٣) تقدير الحاجة من المدارس للتعليم الثانوي بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت لعام ٢٠٢٧

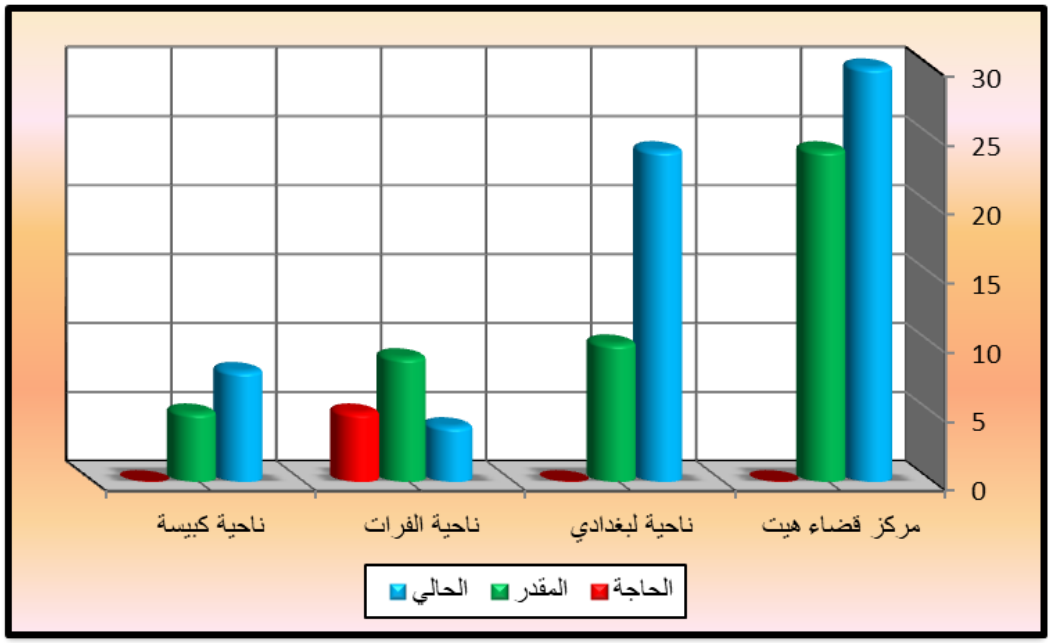

المصدر: بالاعتماد على جدول (٢).

ث-التقديرات المستقبلية لخدمات الكهرباء:

فمن خلال الجدول(٣) والشكل (٤) تبين أن الحاجة المستقبلية من الطاقة الكهربائية* لسنة ٢٠٢٧م بلغ (٢١٥٢٩٩٨٠٠/واط/شخص/يوم) موزعة على النواحي بصورة متباينة ففي مركز قضاء هيت تكون الحاجة المستقبلية إلى الطاقة الكهربائية أقل ما يمكن إذا ما قورنت بباقي النواحي تقدر بحوالي(١٠٨٤٤٩١٠٠/ واط/ شخص/ يوم) وذلك لأن مركز القضاء يتمتع بخدمات كهربائية جيدة لولا ما دمرته الحروب، في حين نلاحظ أن ناحية البغدادي تتطلب الحاجة من الطاقة الكهربائية فيها (٤٣٠٥٨٧٠٠/ واط/ شخص/ يوم) فضلا عن ناحيتي الفرات وكبيسة على التوالي فهما بحاجة إلى(٤٠٢٧٣٢٠٠-٢٣٥١٨٨٠٠/واط/ شخص/ يوم) إذ يتطلب سد الحاجة من الطاقة الكهربائية تأهيل المحطات القائمة بالإضافة إلى إنشاء محطات جديدة فضلا عن التوسع باستخدام الطاقة البديلة والمتجددة.

* المعيار المستخدم (٩٠٠كيلو واط/ شخص/ يوم)

الجدول (٣) مقدار حاجة السكان من كميات الطاقة الكهربائية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت

الوحدات الإدارية	احتياج ٢٠١٧	احتياج ٢٠٢٧
مركز قضاء هيت	77864400	108449100
ناحية لبغدادي	31017600	43058700
ناحية الفرات	29008800	40273200
ناحية كبيسة	16875000	23518800
المجموع	154765800	215299800

المصدر: وزارة الكهرباء، مديرية قضاء هيت، بيانات غير منشورة ٢٠١٧.

الشكل (٤) مقدار حاجة السكان من كميات الطاقة الكهربائية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت

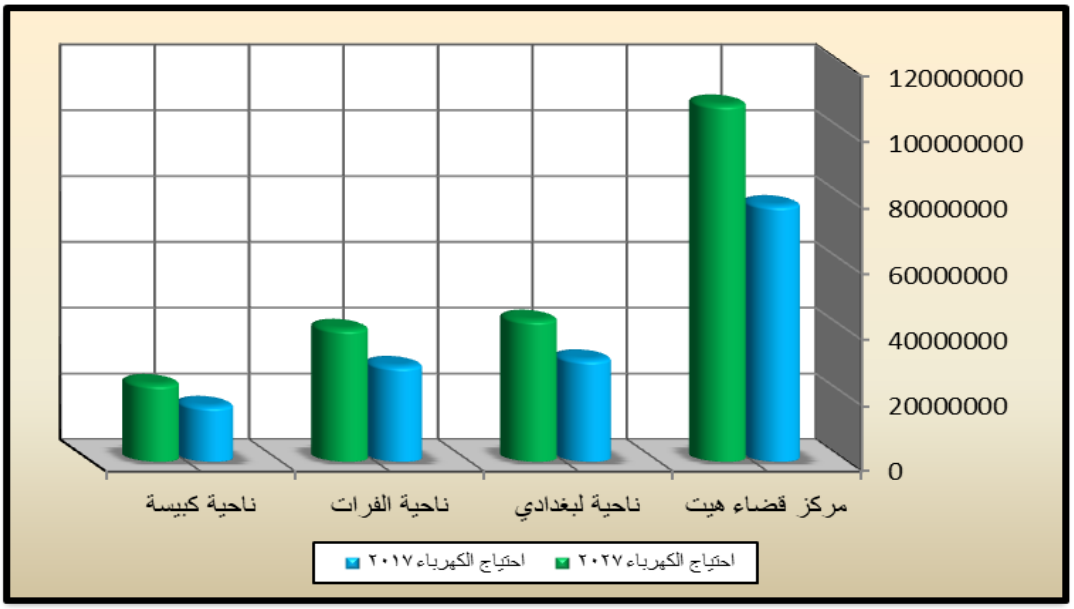

المصدر: بالاعتماد على الجدول (٣)

ج- التقديرات المستقبلية من خدمات المياه الصالحة للشرب:

بلغت الحاجة إلى تجهيز الماء لسكان سنة(٢٠٢٧م) بالاعتماد على معيار (٣٦٠ لتر/فرد/ يوم) يلاحظ من خلال الجدول (٤) والشكل (٥) أن حجم الكمية المطلوبة توفرها في عموم منطقة الدراسة لعام (٢٠٢٧م) من المياه الصالحة للشرب هي(٨٦١١٩٩٢٠/لتر) وهذه الكمية موزعة بشكل متباين على النواحي الإدارية في المنطقة إذ نلاحظ بأنها بلغت الكمية الواجب توافرها في مركز قضاء هيت بنحو(٤٣٣٧٩٦٤٠/لتر)وناحية البغدادي بنحو(١٧٢٢٣٤٨٠/لتر)في حين بلغت الكمية الواجب توافرها في ناحيتي(الفرات-كبيسة)على التوالي(١٦١٠٩٢٨٠-٩٤٠٧٥٢٠/لتر) لذا لابد من السعي لإيصالها بالكميات المطلوبة إلى منطقة الدراسة وهذا يتطلب توعية المستهلك بترشيد المياه فضلا عن تقليل

الهدر في المياه من خلال تأهيل شبكات النقل والتوزيع لتأمين المياه المجهزة للسكان وبحسب استخدام المعايير المناسبة لذلك.

الجدول (٤) كمية المياه المتوافرة والحاجة المستقبلية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت حتى عام ٢٠٢٧

الوحدات الإدارية	حصة الفرد لتر/يوم	عدد السكان٢٠١٧	كمية المياه المتوفرة ٢٠١٧	العجز في كمية المياه (لتر) ٢٠١٧	عدد السكان٢٠٢٧	المياه المطلوب توفرها (لتر) ٢٠٢٧
مركز قضاء هيت	161.8	86516	14000000	17145760	120499	43379640
ناحية لبغدادي	750.1	34464	25850000	0	47843	17223480
ناحية الفرات	0.4	32232	12000	11591520	44748	16109280
ناحية كبيسة	224.0	18750	4200000	2550000	26132	9407520
المجموع	256.2	171962	44062000	17844320	239222	86119920

المصدر: وزارة الموارد المائية ، مديرية الموارد المائية في محافظة الأنبار ، شعبة الموارد المائية في قضاء هيت ، بيانات غير منشورة ، لعام ٢٠١٧.

الشكل (٥) كمية المياه المتوفرة والحاجة المستقبلية بحسب الوحدات الإدارية لقضاء هيت حتى عام ٢٠٢٧

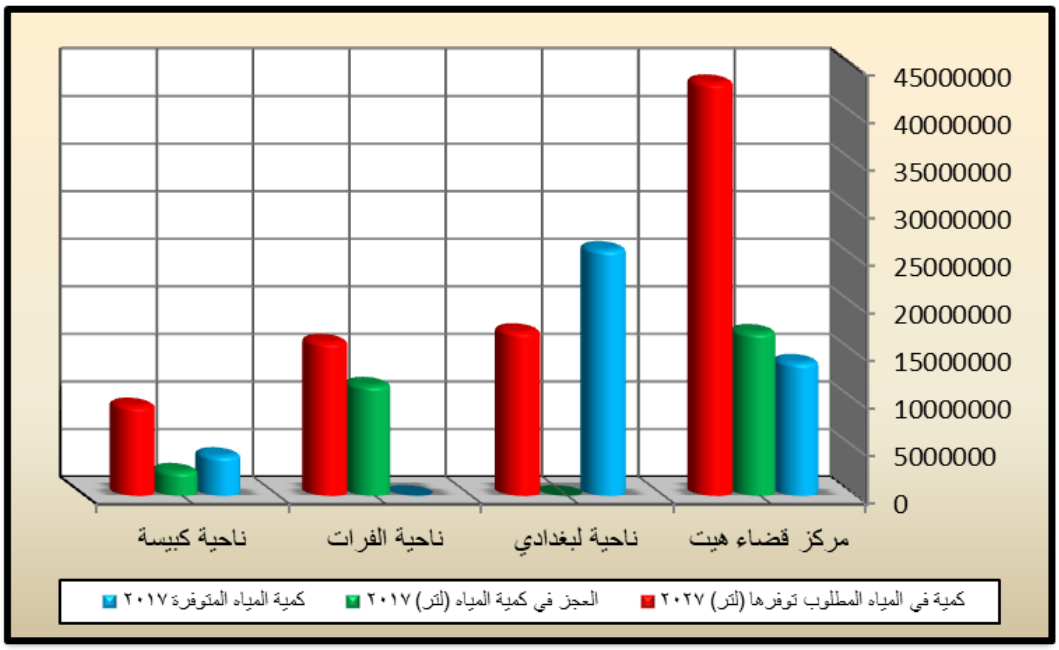

المصدر: بالاعتماد على جدول (٤).

٢- التوجه لمعالجة مشاكل الإنتاج الزراعي:

إن من أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية الريفية في منطقة الدراسة هي مشكلة شحة المياه وملوحة التربة لأن هذين العاملين يؤثران في الدرجة الأولى على الإنتاج الزراعي الذي هو أساس التنمية الريفية لذلك لابد من إيجاد الحلول المناسبة لها.

أ- معالجة شحة المياه :

١-ضرورة تأكيد ترشيد استهلاك المياه في لاستخدامات كافة (صناعية، منزلية، زراعية) باعتبارها سلعة اقتصادية ذات أهمية كبيرة لحياة الإنسان.

٢-العمل على توسيع مراكز البحثية الزراعية وذلك من خلال إيجاد سلالات جديدة للمحاصيل الزراعية التي لها القدرة على امتصاص الملوحة من التربة ومقاومتها فضلا عن تقليل من استهلاك المياه من قبلها والتوسع في حفر الآبار للتعويض عن النقص في هطول الأمطار.

٣-تطبيق استخدام وسائل الري الحديثة (الري بالرش والري بل تقطير).

٤-تبطين قنوات الري وتغطية السواقي للتقليل من تلوث المياه.

٥-وضع الخطط المتكاملة للإفادة من المياه الجوفية مع ضرورة الحفاظ على مصادر التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية. (محمد فاتح عقيل واخرون ، الجغرافية الاقتصادية ،١٩٧٠ ،ص١٩١)

٦-عمل السدود الترابية التي تحافظ على تدفق المياه الجارية بيسر وتساعد على التقليل من نفاذ المخزون الجوفي.

٧-زيادة المساحات المزروعة من خلال عملية التكثيف الزراعي التي تساعد على زيادة الإنتاج الزراعي بالتالي تحقيق أمن غذائي وتنمية ريفية في منطقة الدراسة.

٨-يجب على الجهات المسؤولة سن القوانين والتشريعات التي تساهم في الحفاظ على الموارد المائية وصيانتها وتويه غرامات مالية للمتجاوزين على المصادر الرئيسة لتحقيق التوزيع العادل للموارد المائية.

٩-استثمار مياه الصرف الصحي بعد معالجتها من المؤسسات المسؤولة واستخدامها في الإنتاج الزراعي.

ب-التوجه لمعالجة ملوحة التربة:

١-الحفاظ على التربة من خلال التنوع الزراعي وزراعة أنواع من المحاصيل التي تساهم في الحفاظ على خصوبة التربة دون إجهادها.

٢-توفير رؤوس الأموال اللازمة من أجل إجراء دراسات تخص سطح المنطقة وتصنيف الترب.

٣-توفير شبكات صرف المياه بالقرب من شبكات الري إذ يتسبب الري المفرط مع ارتفاع درجات الحرارة بزيادة نسبة الملوحة في التربة.

٤-معرفة درجة ملوحة المياه المستخدمة للري وزراعة المحاصيل التي تتحمل هذه الدرجات من الملوحة والتحري عن حركات المياه الجوفية.

ت-التوسع الأفقي والرأسي في استغلال الأراضي الزراعية:

ويتم استغلال الأراضي من خلال التوسع الأفقي وذلك عن طريق استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة ويتم ذلك من خلال استصلاح التربة وإقامة المبازل في داخل تلك الأراضي لتخليصها من الأملاح فهي تسهم في تحقيق زيادة مستقبلية في مساحة الأراضي في منطقة الدراسة. أما فيما يخص التوسع الرأسي فهو يعني زيادة كمية الإنتاج في الحقل ولا يتم إلى على وفق أسس علمية لزيادة الإنتاجية باتباع أساليب الزراعة الحديثة كاستخدام الدورات الزراعية واستنباط نوع جديد من المحاصيل واستخدام التقانات الحديثة في الزراعة.

ث-توسيع نشاط السياسة الزراعية :

١-زيادة مدة تسديد القروض وإلغاء الفائدة بما يساعد المزارع على تحقيق غرضة الزراعي.

٢-تنشيط دور المصرف الزراعي من خلال إمداد المزارعين بالقروض اللازمة.

٣-متابعة المزارعين في تنفيذ المشاريع التي تم أخذ القروض لأجلها.

٤-إزالة التعقيدات المترتبة على منح القروض والتي قد تسبب تأخيرها الإجراءات المعتمدة في الزراعة.

٥-تنشيط دور الجمعيات التعاونية في تحقيق التواصل المستمر مع المزارعين والتعرف على احتياجاتهم وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.

ج- التوسع في تطبيق التقانات الحديثة:

من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة لا بد من توفير تسهيلات الإنتاج الزراعي من خلال استخدام التقانات الحديثة ومنها استخدام المكننة والأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة والدورة الزراعية والزراعة المحمية.

ح- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

من خلال سن القوانين التي تحافظ على الأراضي الزراعية ومعاقبة المتجاوزين وإيقاف إعطاء الرخص للبناء من دون الحصول على موافقة وزارة الزراعة لضمان عدم التجاوز على الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن توعية السكان بخطورة التجاوز على تلك الأراضي وضرورة الحفاظ عليها والعمل على وضع الخطط المتكاملة للحفاظ على الأراضي الزراعية والتوجه في التوسع على الأراضي غير المنتجة زراعيا.

خ- تنظيم حركة التسويق والأسعار الزراعية:

١-توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي بأسعار مدعومة تعمل على تقليل تكاليف الإنتاج.

٢-على الحكومة وضع حد أدنى لتسعيرة المحاصيل الزراعية لتقليل مخاطر التقلبات السعرية.

٣-انتهاج سياسة سعرية وتسويقية تعمل على دعم الإنتاج الزراعي.

٤-فرض الرسوم الجمركية على البضائع الزراعية المستوردة لحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية.

٥-توفير المخازن المبردة التي تساعد في الحفاظ على جودة المحصول.

٦-وضع تسعيرة للمحاصيل الزراعية تساعد المزارع في تحديد إنتاج محاصيل معينة.

د- التنوع في الإنتاج الزراعي:

من أجل تحقيق ضمان تنمية ريفية في منطقة الدراسة يجب اتباع ما يأتي:

١-الاهتمام بزراعة المحاصيل العلفية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للحيوانات بما يحقق ثروة حيوانية والإفادة من منتجاتها لسد حاجة السكان.

٢-التوسع في زراعة المحاصيل الصناعية (القطن- السمسم- الكتان) فهي محاصيل مربحة اقتصاديا والتي تحقق تكاملا زراعيا- صناعيا.

٣-تحقيق التوازن بين المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب ومحاصيل الخضراوات وذلك لقيمتها الاقتصادية المهمة.

٤-العناية بمحاصيل البستنة فهي مورد مهم لتزايد الطلب عليها ولاسيما أشجار النخيل.

٥-الاهتمام باتباع الأساليب الزراعية الحديثة والإفادة من البحوث العلمية .

٦-التنوع بالمحاصيل لا يعني التقليل من أهمية الحفاظ على محاصيل الحبوب،و لاسيما محصول القمح الذي يعد المورد الرئيس لغذاء السكان.

ذ- اعتماد اسلوب التركيب المحصولي:

يقصد به بأنّه الطريقة التي من خلالها يتم توزيع المساحة الزراعية للمجاميع المحصولية الزراعية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها (موفق خزعل ،السياسة التسعيرية الزراعية بين متطلبات نحو الإنتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي،٢٠١٤،ص٥٨). وهنا يتم تحديد نظام زراعي للمحاصيل يراعي من خلاله ما يتوفر من مقومات طبيعية وبشرية ففي بعض النواحي التي تقع في منطقة الدراسة نلاحظ أنها ملائمة العوامل الجغرافية الموقعية لزراعة بعض المحاصيل لذا استنادا إلى ذلك يتوجب التوسع في زراعة محصولي الحنطة والشعير في ضمن هذه النواحي ،و لاسيما البعيدة عن نهر الفرات، أما بالنسبة للنواحي التي تقترب منه أو تحاذيه فقد وجد من الضروري زراعتها بالخضراوات والفواكه لأنها أكثر ملائمة

لإنتاج هذه المحاصيل لأن الخضراوات تحتاج إلى تربة غنية بالعناصر الغذائية والمتمثلة بتربة كتوف الأنهار، أما فيما يخص المحاصيل الرئيسة كالسمسم يمكن استغلال المناطق التي تلي منطقة كتوف الأنهار فضلا عن التوسع بالمحاصيل العلفية(الجت/الذرة البيضاء)لأن الثروة الحيوانية تتغذى من هذه المحاصيل.

ر- مشاريع البيوت المحمية:

تمتاز هذه الزراعة بارتفاع إنتاجية وحدة المساحة وجودة الإنتاج فضلا عن قلة الخسائر المترتبة منها وتتطلب الزراعة المحمية عوامل عدّة منها(حسين عليوي شاهر الزيادي واخرون، التحليل المكاني للزراعة المحمية في محافظة ذي قار،٢٠١٠،ص ١٣١-١٣٢):

ا-اختيار الموقع المناسب الذي يتوقف عليه إنجاح هذه الزراعة ويجب أن يكون هذا الموقع قريبا من أماكن الاستهلاك وطرق المواصلات.

ب-استواء الأرض وارتفاعها يعد أكثر ملاءمة لإنشاء البيوت البلاستيكية لسهولة العمل والخدمة الزراعية و لاسيما ما يتعلق بالريّ.

ج-المساحة الكافية الإنشاء مثل هذه المشاريع وإن أفضل مساحة للبيت البلاستيكي تبلغ(٥٠٠م^{٢}).

د-توفير الأيدي العاملة ذات الخبرات لإدارة العمل الزراعي.

هـ-توفير المياه والتربة التي تعدّ أساسا لنجاح الزراعة في داخل البيوت البلاستيكية.

ز- تنمية الصناعات الانشائية:

توجد في منطقة الدراسة العديد من معامل البلوك، فضلا عن وجود مواد أخرى بصورة واسعة ماعدا ناحية كبيسة، ويرجع هذا التوزيع إلى وجود المادة الأولية فيها وقربها من سوق التصريف تشجع جميع هذه العوامل على إنشاء معامل حديثة وذات إنتاج بمواصفات جيدة وتوفير الخدمات والمرافق التي تدعم هذا المشروع فضلا عن استقطاب رؤوس الأموال وأصحاب الخبرات الجيدة التي تساهم في زيادة الإنتاج واعتماد الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج كل ذلك يساعد على تحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة.(*)

س- إنشاء مشروع طحن الحبوب:

يتوجب إنشاء مطاحن للحبوب وصناعة الأعلاف وتنمية البذور ويفضل إقامتها في المناطق التي تتمتع في إنتاج الحبوب بنسبة كبيرة والتي تتوفر فيها الأيدي العاملة والمواد الأولية اللازمة لإنتاجه.

* . الملاحظة المباشرة بتاريخ (٢٠١٧/٩/٨م).

ش- تنمية الصناعات الغذائية:

من الضروري تنمية هذه الصناعات لأنها تساهم مباشرة في زيادة الانتاج المحلي والتي تعد نقطة وصل بين القطاع الزراعي والصناعي فضلا عن أنها تساهم في سد احتياجات السكان، ونظرا لوجود الأيدي العاملة الكبيرة والثروة الحيوانية والمساحات غير المستغلة شجع جميع ذلك على ضرورة تنمية الصناعات الغذائية و لاسيما إنتاج معامل الكبس التمور لوجود النخيل فضلا عن إنشاء معامل لإنتاج الألبان وتعليب اللحوم البيضاء والحمراء نتيجة لوجود الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة.

ص- إنشاء مشاريع الدواجن :

إن هذا المشروع يمكن تحقيقه في منطقة الدراسة بإشراف من الجهات المختصة بالإرشاد الزراعي، إذ يمكن تربية الدواجن بالقرب من المناطق الزراعية لتحقيق التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني، و نظرا لتمتعها بأهمية غذائية فضلا عن المردودات الاقتصادية العالية، إذ تتمتع منطقة الدراسة بحوالي(١١) شهرا يساعد على إنتاج لحوم الدواجن إذا ما توفرت العوامل اللازمة لذلك من مخازن تبريد وغيرها وتوجد بالدرجة الأولى في ناحية كبيسة، إذ تستغل مساحات أحيانا تقارب(٥٠٠٠) دونم لإنتاج اللحوم البيضاء.

ض- إنشاء مشاريع مزارع الاسماك:

ونظرا لوقوع منطقة الدراسة على نهر الفرات يشجع هذا الجانب على إنشاء مثل هذه المزارع ولاسيما بوجود مساحات واسعة غير مستغلة فضلا عن قربها من الأسواق وتوفيرها غذاء مهما للإنسان وجلب العوائد الاقتصادية العالية، ماعدا ناحية كبيسة التي تبعد عن نهر الفرات فهي أحيانا تنعدم فيها.

الاستنتاجات:

١- يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الديناميكية والخطوة الأولى للتنمية الريفية أو التنمية الزراعية دون إغفال الجوانب الأخرى.

٢- بما أن المنافذ البحرية منعدمة في منطقة الدراسة إلا أنها تمتاز بموقع مهم جعلها تتحكم بالعديد من الطرق المحلية والدولية مما يزيد من أهميتها الاقتصادية.

٣- تمتاز منطقة الدراسة عموما بقلة أمطارها مما انعكس بشكل عام على واقع التنمية الريفية فيها .

٤- بما أن منطقة الدراسة تمتاز بنمو عالٍ بالسكان وهذا ما يزيد التنافس على فرص العمل.

٥- تدهور الإنتاج الزراعي بسبب الأحداث التي حلت بمنطقة الدراسة في الآونة الأخيرة من جهة وعدم ترشيد استخدام المياه أدى إلى استنزاف المياه و لاسيما الجوفية منها مما انعكس سلبا على التنمية الريفية.

٦- انتشار المدارس في جميع أنحاء منطقة الدراسة مما جعل مستوى التعليم يرتفع وتقل نسبة الأمية وهذا بدورة أدى إلى خفض معدل الولادات إلا أن ارتفاع مستوى التعليم وحده دون الاختصاصات اللازمة لسوق العمل سوف يزيد من نسبة البطالة لذلك كان لا بد من أن يكون مرتبطا مع متطلبات عملية التنمية والوعي السكاني.

التوصيات:

١- تنظيم الأسرة ونشر الوعي السكاني ودعم وسائل منع الحمل وإعطائه مجانا للأسر الأكثر فقرا مما يخفف الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات على المدى البعيد.

٢- وضع مخطط إقليمي شامل للمنطقة لتحديد الحدود الفعلية فيها لمنع الزحف العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن حصر المشكلات الناجمة عنه والسعي لإيجاد الحلول اللازمة لها للحفاظ على البيئة.

٣- الإفادة من التقدم العلمي واستخدام أساليب التكنلوجيا الحسنة لمعالجة المخلفات الزراعية والغذائية وذلك بتدويرها والإفادة منها فضلا عن الإفادة من مخلفات المصانع كالأتربة الناجمة عن مصانع الإسمنت.

٤- الحد من استنزاف الأحواض الجوفية وذلك عن طريق تحديد مقدار الضخ المائي بما يتناسب مع غزارة الطبقة الحاملة للمياه، فضلا عن إدخال طرق حديثة في الري وحمايتها من التلوث وترشيد استهلاكها.

٥- ضرورة زيادة الخدمات كافة لتلبية حاجات السوق والسكان ،و لاسيما بناء المستشفيات الجديدة والمدارس وتوفير كوادر تعليمية مؤهلة.

المصادر:

(١) مثنى فاضل علي الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد المائية السطحية في العراق، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ،٢٠١٣م.

(٢) سلام هاتف أحمد الجبوري، الموازنة المناخية لمحطات الموصل، بغداد، البصرة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية التربية(ابن رشد)،٢٠٠٥.

(٣) المقابلة الشخصية مع عدد من المزارعين في ناحية المحمدي ،٢٠١٨/٩/٢٢.

(٤) ابتسام علي حسين، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(٩٥)، المجلد(٢٣)، السنة(٢٠١٧م).

(٥) إبراهيم إبراهيم الشريفي، علي حسين الشلش، جغرافية التربة، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٥.

(٦) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق، العراق، ٢٠٠٠م.

[٨] وزارة التخطيط والتعاون الاغاثي، الجهاز المركزي للإحصاءات وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الزراعي، تعليمات التعداد الزراعي الشامل لسنة(٢٠٠١م).

[٩] مازن عبد الرحمن الهيتي، جغرافية الريف ، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،٢٠١٣م.

[١٠] محمد محمود إبراهيم الديب، جغرافية الزراعة تحليل في التنظيم المكاني ، مكتبة انجلو المصرية، ١٩٩٥.

[١١] محمد أزهر السماك، دراسات في الموارد الاقتصادية ط١، ١٩٧٨.

[١٢] مقابله مع الأستاذ إبراهيم عمر الصفدي ، ٢٠١٨/٩/٢٢.

[١٣] محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٣-١٩٧٠)،١٩٧٨.

[١٤] نوري خليل البرازي، إبراهيم عبد الجبار المشهداني، الجغرافية الزراعية، ط٢، ٢٠٠٠م.

[١٥] وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية، شعبة موارد هيت، بيانات غير منشورة ٢٠١٧م.

[١٦] وزارة الكهرباء، مديرية قضاء هيت، بيانات غير منشورة(٢٠١٧م).

[١٧] سلسبيل أحمد حسين أمين ، واقع التنمية الريفية وآفاقها المستقبلية في محافظة ريف دمشق ، رسالة ماجستير في الجغرافية البشرية ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٧.

[١٨] آمنة جبار مطر درويش الدليمي ، التوسع العمراني وأثرة على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير ٠غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، ٢٠٠٨م.

[١٩] سلام جميل خلف، جبار سعدون دراج، اثر السياسة السعرية في الانتاج الزراعي في العراق للمدة (١٩٩٣-٢٠١٣م)، مجلة الكوت، للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد٢٣، ٢٠٠٦م.

[٢٠] محمود محمد ياسين، علي محمود عبد العزيز، أسس التسويق الزراعي والغذائي، جامعة دمشق، كلية الزراعة، ٢٠٠٤.

[٢١] فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩.

[٢٢] محمد فاتح عقيل، فؤاد محمد الصقار، الجغرافية الاقتصادية ،١٩٧٠.

[٢٣] موفق خزعل، السياسة التسعيرية الزراعية بين متطلبات نحو الإنتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي (دراسة قياسية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد(٤٠)، ٢٠١٤.

[٢٤] حسين عليوي شاهر الزيادي وماجد عبدالله جابر، التحليل المكاني للزراعة المحمية في محافظة ذي قار، مجلة البحوث الجغرافية، العدد(١٧)، ٢٠١٠.

Sources:

- Amna jabbar darwish al_dulaimi ,urbanization and its impact on agricultural land in provincialism alkhalidiya , Master message ,aladab collage, university of anbar ,2008.
- Arab Organization for Agricultural Development, documenting agricultural policies in the seventies in Iraq, Iraq.
- Direct observation (2017/9/8).
- Fathi Mohammed Abu Ayana, Geography of the place, Dar al-Maarifa University, Alexandria, 1989.
- Hussein Aliawi Shahir Al-Zayadi and Majed Abdullah Jaber, Spatial Analysis of Protected Agriculture in Dhi Qar Governorate, Journal of Geographical Research, No. 17, 2010.
- Ibrahim Ibrahim Al-Sharifi, Ali Hussein Al-Shalash, Geography of Education, Baghdad University Press, 1985.
- Ibtisam Ali Hussein, Obstacles to Sustainable Agricultural Development in Iraq, Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 95, vol. 23, 2017.
- Interview with Professor Ibrahim Omar Safadi, 2018/9/22.
- Mahmoud Abdel Fadil, Economic and Social Transformation in the Egyptian Rural (1953-1970), 1978.
- Mahmoud M. Yasin, Ali Mahmoud Abdel Aziz, yesterday Agricultural and Food Marketing, University of Damascus, Faculty of Agriculture, 200.
- mazin Abdurrahman al-hiti ,geography of the country side ,Aman, Dar Al-safaa Publishing and Distribution,2013.
- Ministry of Electricity, Hit District Directorate, unpublished data (2017).
- Ministry of Planning and Cooperation Relief, Central Organization for Statistics and Information Technology, Directorate of Agricultural Statistics, the instructions of the comprehensive agricultural census for the year (2001) .
- Ministry of Water Resources, Directorate of Water Resources, Undated Data Division, unpublished data, 2017.
- Mohamed Fatih Aqil, Fuad Mohamed Al-Saqqar, Economic Geography, 1970.
- Mohamed Mahmoud Ibrahim El-Deeb, Geography of Agriculture Analysis in spatial organization, Anglo-Egyptian Library, 1990.
- Mowaffaq Khazal, Agricultural Pricing Policy between Requirements for Production and Correcting Disruption in Crop Structure (Standard Study), Journal of Baghdad College of Economic Sciences, University, Issue (40), 2014.

- Muhammad Azhar al-Samak, Studies in Economic Resources, 1978.
- Muthana Fadel Ali Waeli, Climate Change and its Impact on Surface Water Resources in Iraq, Dar Al-Farahidi Publishing and Distribution, 2013.
- Nuri Khalil al-Barazi, Ibrahim Abdul-Jabbar al-Mashhadani, Agricultural Geography, 2, 2000, p. 338.
- Salam Ahmed Al-Jubouri, Al-Kalimiya station for Mosul, Baghdad, Basrah, Ph. D. (unpublished) University of Baghdad, Faculty of Education Ibn Rushd, 2005.
- Salam Jamil Khalaf, Jabbar Saadoun Darraj, Impact Price Policy in Agricultural Production in Iraq for the Period (1993-2013), Al-Kout Magazine, Economic and Administrative Sciences, Wasit University, No. 23, 2006.
- Salsabil Ahmed Hussein Amin, The reality of rural development and its future prospects in the province of Damascus countryside, Master Thesis in Human Geography, University of Damascus, 2007, p. 145. Al-Anbar University, Faculty of Arts, 2008 .
- The personal interview with the number of farmers in the area of Mohammedi, 2018/9/22.
- The standard used (900 kW person day)
- The standard used (primary school per 2500 / person), middle and secondary schools were merged as the same criterion (secondary per 0000 people).